



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز دولة قطر

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

تستند الدراسة على معايير مشتركة جُنيّت من أفضل الممارسات الدولية، وتهدف إلى:

- تقديم تقييم أساسي للمناخ التنظيمي الحالي للأعمال في المنطقة
- تقديم تحليل للثغرات في الآليات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية وآليات الإنفاذ الحالية
- تقديم التوصيات بإجراءات يمكن أن تعالج و/أو تضيق هذه الثغرات

المحاور الرئيسية

المنافسة

تشمل القوانين والمواد المتعلقة بالمنافسة ومكافحة الإحتكارية، ومكافحة الهيمنة والممارسات الإحتكارية، والكارتلات والإتفاقات المخلة بقواعد المنافسة، وممارسات إنفاذ المنافسة، واتفاقات التجارة الدولية، وتحرير التجارة، والتدخل التنافسي في القطاعات الخاضعة للتنظيم.

الإستثمار الأجنبي المباشر

تشمل القوانين والمواد المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، واللوائح التنظيمية المصرفية، وسياسات الإقتصاد الكلي، والإطار التنظيمي للإستثمار، وخطط تحفيز الإستثمار، والمعاهدات الثنائية.

مكافحة الفساد

تشمل القوانين والمواد المتعلقة بمكافحة الفساد، ومكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام، ومكافحة الرشوة وحماية المبلّغين، بالإضافة إلى الميزنة والإنفاق العام، والحكومة الرقمية، والحكومة المفتوحة والشفافية، ومعايير المشتريات العامة.

حماية المستهلك

تشمل القوانين والمواد المتعلقة باللوائح التنظيمية للسلامة الجسدية، وحماية المصالح الإقتصادية للمستهلكين، والتدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على الإنتصاف، وترويج الإستهلاك المستدام.

المنهجية – مراحل البحث

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة
جمع وتنضيد المعلومات المتوفرة من الوزارات ووكالات التنمية الدولية والمؤسسات الأكاديمية لكل موضوع وكل بلد على حدة	بناء مستودع للقوانين واللوائح التنظيمية والسياسات الرئيسية	وضع مؤشرات رئيسية لمصفوفة التقييم المتعلقة بالعناصر التشريعية الرئيسية وفقا للمعايير الدولية	فرز المعلومات وربطها من خلال مقابلات معمقة مع مطلعين رئيسيين من المسؤولين والإداريين وأصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد	تطوير تقرير

المنهجية – بناء المؤشرات

- استندت المؤشرات إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي والأمم المتحدة، والتي تشكل معايير معترف بها دولياً للوائح التنظيمية للأعمال في أنحاء العالم
- بما أن المشروع ينقسم إلى مواضيع أربعة (المنافسة، مكافحة الفساد، الإستثمار الأجنبي المباشر، حماية المستهلك)، قسّمت المؤشرات ونظّمت على هذا النحو

المنهجية - المؤشرات

المنافسة

الإستثمار الأجنبي المباشر

- مؤشرات جديدة لقانون وسياسات المنافسة في عام 2013 للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وللدول غير الأعضاء فيها
- قانون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) النموذجي الخاص بالمنافسة
- مجموعة مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنافسة

حماية المستهلك

- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك
- دليل الأونكتاد بشأن حماية المستهلك (إصدار العام 2017)

مكافحة الفساد

- القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي للأمم المتحدة
- دليل المستخدم لقياس الفساد ومكافحة الفساد
- مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المنهجية – إستبيان تحليل الثغرات

55 سؤال حول المنافسة

30 سؤال حول الإستثمار الأجنبي المباشر

37 سؤال حول مكافحة الفساد

34 سؤال حول حماية المستهلك

- قد صيغ ما مجموعه 156 سؤالاً لتوجيه تقييم وتحليل التشريعات
- كما كانت لكل فئة عناوينها الرئيسية التي تغطي المكونات الأساسية لكل من الموضوعات، منظمة حسب الفئات الفرعية لضمان الاستمرارية

قيود المنهجية

ان المنهجية تنظر نحو القوانين الناظمة ولا تنظر الى السياسات العامة واليات التنفيذ الإدارية.

ان المنهجية تحتاج الى تطوير من ناحية البحث النوعي حول ملائمة القوانين لمختلف الدول العربية.

اعتمد البحث على المصادر العامة لإيجاد وتحليل التشريعات، فإن هذا يترك هامشاً صغيراً للخطأ من حيث التشريعات والمراسيم والمؤسسات والآليات الموجودة ولكن لا يمكن الوصول إليها أو العثور عليها بسهولة.

البحث تم منذ أكثر من عام

أداء قطر في العناوين الرئيسية

المنافسة

- وضعت قطر القانون رقم 19 لعام 2006 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية
- قطر رائدة إقليمية من حيث أن مكونات قانون المنافسة لديها تتوافق مع المعايير الدولية
- ما تزال قطر تتردد في تحرير القطاعات الرئيسية الخاضعة للتنظيم، مثل الموارد الطبيعية والإعلام والقطاع الأمني

المنافسة	متطوّر
قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الإحتكارية	متطوّر
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	قوي
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	ضعيف جداً
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متطوّر
حماية العمال	متطوّر

مكافحة الفساد

- تضع قطر تعاريف صارمة للفساد والنزاهة خلال المشتريات العامة في قوانين عديدة. وتغطي هذه القوانين تعاريف متعلقة بالفساد والممارسات المحظورة، وتحدد بوضوح هيئات الرصد المسؤولة عن الإنفاذ
- من المهم أن قانون تنظيم المناقصات والمزايدات في قطر يتضمن مراجعة إدارية للمشتريات وينص على مشاركة جهاز التدقيق الحكومي في عملية المشتريات
- أدرجت قطر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشريعاتها الوطنية من خلال المرسوم رقم 17 لعام 2007

متطوّر ●

متوسط ●

متطوّر ●

مثالي ●

متوسط ●

قوي ●

قوي ●

مكافحة الفساد

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

الميزنة والإنفاق العام

الحكومة الرقمية

الحكومة المفتوحة والشفافية

معايير المشتريات العامة

حماية المستهلك

• وضعت قطر القانون رقم 8 لعام 2008 بشأن حماية المستهلك

• بفضل هذا التشريع، تتمتع قطر بقدرات مؤسسية وإنفاذية قوية لدعم حماية المستهلك، وتوفر تدابير «مثالية» لتمكين المستهلكين من الحصول على الإنتصاف

• إلى جانب بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، لدى قطر إعفاءات محدودة أو لا إعفاءات إطلاقاً ضمن تشريعات حماية المستهلك، ما يضمن قدرتها على إنفاذ التشريعات إنفاذاً صحيحاً متنسقاً

● متوسط

● متوسط

● قوي

● مثالي

● ضعيف

حماية المستهلك

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية

حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية

التدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على الإنتصاف

الترويج للاستهلاك المستدام

الإستثمار الأجنبي المباشر

- أقرت قطر أولاً القانون رقم 13 لعام 2000 بتنظيم إستثمار رأس المال غير القطري في النشاط الإقتصادي. ألغي هذا القانون وحل محله القانون رقم 1 لعام 2019 الذي ينظم إستثمار رأس المال غير القطري
- ما تزال قطر متأخرة إقليمياً من حيث التطابق مع المعايير الدولية للوائح التنظيمية المصرفية
- ما تزال القطاعات الرئيسية الخاضعة للتنظيم محظورة على الإستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

متطوّر

متوسط

قوي

ابتدائي

ضعيف

الاستثمار الأجنبي المباشر

اللوائح التنظيمية المصرفية

سياسات الاقتصاد الكلي

الإطار التنظيمي للاستثمار

خط التحفيز

المعاهدات الثنائية

الإستثمار الأجنبي المباشر

الأنظمة واللوائح المصرفية

✓	- قانون رقم ١٣/٢٠١٢ Law No. 13 of 2012	(1) وجود تشريعات وطنية تنظم عمل القطاع المصرفي
✓	-قانون رقم ١٣/٢٠٠٠، المواد ٩ الي ١٨. Law No. 13 of 2000, Arts 9-18	(2) عدم وجود أشكال لمراقبة رأس المال وقيود أخرى على حركة الأموال ضمن القطاع المصرفي
✓	- المصرف المركزي في قطر وهيئة التنظيم مركز قطر للمال	(3) وجود سلطات/مؤسسات لمراقبة وتقييم وتطبيق أحكام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي (مثال: غرف التجارة، غرف البنوك، البنك المركزي)

الإستثمار الأجنبي المباشر

سياسات الاقتصاد الكلي

✓	- رؤية قطر الوطنية 2030	4) وجود استراتيجية و/أو خطة عمل وطنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
✓	- القانون رقم ١، ٢٠١٩.	5) وجود سياسات/تشريعات محددة للمنافسة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر
✓	-مختلف اتفاقيات التجارة الحرة. العضوية في منظمة التجارة العالمية.	6) وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر
✓	-منظمة التجارة العالمية، اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقية الخليج للتجارة.	9) اتفاقيات دولية لتشجيع و/أو تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر؟
✗	-غير متوفر	10) هل تتضمن التشريعات والسياسات معايير واضحة لتقييم تكاليف وفعالية وكفاءة الفرص التي تتيحها استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
✗	- القانون رقم ١/٢٠١٩ الفقرة ٤- تظل بعض الأنشطة مستبعدة - وهي البنوك والتأمين (ما لم يتم استثناءها بقرار من مجلس الوزراء) والوكالات التجارية والقطاعات الأخرى وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء.	11) عدم وجود استثناءات خاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
✓	قانون رقم 1 لسنة 2019 مادة 3 – إعطاء حق الطعن في القرار بمنع الاستثمار.	12) وجود آليات تطبيق خاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
✗	لا تستند إلى تشريع محدد	13) عمليات منح حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر مفتوحة لمراقبة المجتمع المدني والبرلمان وصناع السياسات

الإستثمار الأجنبي المباشر

إطار تنظيم الاستثمار

✗	<p>القانون رقم 1 لسنة 2019 ، المادة 2 - زيادة حدود الملكية الأجنبية في الشركات المدرجة في بورصة قطر إلى 49% كحد أقصى ، رهناً بموافقة وزارة التجارة والصناعة. يمكن زيادة هذه النسبة بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على توصية وزير التجارة والصناعة</p>	<p>14) عدم وجود قيود أو اختبارات أو موافقات مسبقة على مساهمة الأجانب في رأس المال أو أية قيود أخرى على عمل الشركات الأجنبية</p>
✓	<p>القانون رقم 1 لسنة 2019 الفصل ٣.</p>	<p>15) أهداف ومعايير واضحة للوائح والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب</p>
✓	<p>- وزارة التجارة القطرية</p>	<p>16) وجود جهة/مؤسسة رقابية تشرف على تطبيق ودعم السياسات واللوائح المتعلقة بالمستثمرين الأجانب .</p>
✗	<p>- قانون رقم 1 لسنة 2019 مادة 4</p>	<p>17) عدم وجود قيود في السوق على الاستثمار الأجنبي المباشر (مثال: منع تعامله مع القطاع المصرفي في دول معينة)</p>
✗	<p>لا يوجد أي قيود اجتماعية</p>	<p>18) وجود متطلبات اجتماعية أو متعلقة بسوق العمل تفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر</p>
✓	<p>قانون رقم 1 لسنة 2019 مادة 17</p>	<p>19) هل هناك أي شروط بيئية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ (مثال: تغير المناخ، حماية البيئة)</p>
✓	<p>القانون رقم 1 لسنة 2019 ، المادة 16 – التنفيذ يكون عادة عن طريق التحكيم (قطر تنفذ قرارات التحكيم)</p>	<p>20) آليات خاصة لتطبيق أحكام عمل الاستثمار الأجنبي</p>

الإستثمار الأجنبي المباشر

برامج الحوافز

✓	قانون رقم 1 لسنة 2019 الفصل الثالث	(21) تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر تتضمن تعريفاً واضحاً لبرامج التحفيز
✓	وزارة التجارة والصناعة القطرية	(22) وجود مؤسسات/جهات/سلطات مخولة بدعم وتطبيق برامج التحفيز
✗	غير موجود	(23) التكاليف بعيدة المدى متضمنة في إجراءات برامج تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر
✗	غير موجود	(24) هناك جداول زمنية واضحة لبرامج التحفيز
✗	غير موجود	(25) سياسات أو تشريعات برامج التحفيز تتضمن تحليلاً للتكاليف والمنافع

الإستثمار الأجنبي المباشر

المعاهدات الثنائية

✓	اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة ، عضوية منظمة التجارة العالمية.	(26) هناك قوانين/تشريعات تنظم الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر
✗	غير متوفر	(27) هناك قوانين/تشريعات تضمن تطبيق الاتفاقيات الثنائية
✗	غير متوفر	(28) هناك سلطات/مؤسسات مسؤولة عن تطبيق الاتفاقيات الثنائية
✗	غير متوفر	(29) الاتفاقيات الثنائية الحالية مكتملة لأهداف التنمية الوطنية
✗	غير متوفر	(30) أسبقية القوانين (الدولية أم الوطنية) مذكورة بشكل واضح في النص القانوني

الإستثمار الأجنبي المباشر

- متوسط ● القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)
- ابتدائي ● التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)
- قوي ● المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)
- متطور ● الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)
- قوي ● آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)
- ضعيف جداً ● الإعفاءات
- متوسط ● يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية

التوصيات

- على البلدان في أنحاء المنطقة أن تركز على تحسين وتعزيز آليات التنفيذ والإنفاذ والهياكل الأساسية للتشريعات في كل منها
- توحيد المعايير في مجموعات البلدان بين البلدان المجاورة وسيلة قيمة وممكنة لزيادة وتشجيع التعاون العملي بين البلدان العربية
- تعمل البلدان على تعزيز الوعي العام بتشريعاتها، فضلاً عن الحقوق والواجبات القانونية للمواطنين
- من الضروري ضرورة مطلقة توفير التدريب الروتيني على الأطر التشريعية للمسؤولين الحكوميين والمسؤولين عن إنفاذ القوانين
- يرجح أن يكون لزيادة التركيز على إنفاذ الأطر القانونية لمكافحة الفساد أثر إيجابي على التشريعات الأخرى
- تشجيع البلدان على مواصلة إتاحة أطرها التشريعية وجعلها أيسر منالاً من خلال منصات رقمية

نقاش

- ما هي أبرز الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أهداف التنمية المستدامة SDGs؟
- ما هي أبرز الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر بما يخص قطر ٢٠٢٢؟
- ما هو تأثير نهاية الحصار الذي فرض على قطر على الاستثمار الأجنبي؟
- كيف يمكن تطوير الأسس التنظيمية فيما يتعلق بالتنظيم، انفاذ القوانين، وتطبيق سياسات عامة تستقطب المزيد من الاستثمار الخارجي؟